



حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders

2021/11/17

الأربعاء السوري

SYRIAN WEDNESDAY

الأربعاء
السوري
مساحة للرأي والتفكير

دور المجتمع
المدني في
المصالحة

محددات التنمية: دور المجتمع المدني في عملية المصالحة

المصالحة: مستويات وأدوار

تابعت حركة البناء الوطني جلسات "الأربعاء السوري" التي تركز على تفكيك "رؤية شمل - نحو المرحلة الثالثة من تاريخ سوريا" بالجلسة الثامنة والأربعين التي عقدت في مقر الحركة بدمشق في 17 تشرين الثاني 2021، وكانت بعنوان:

المصالحة: مستويات وأدوار

أولاً- مفهوم المصالحة الوطنية

يرى المفكر مصطفى صويلح أن المصالحة هي توافق وطني لردم الفجوات بين أطراف النزاع ، بينما يراها ديفيد بلونفيلد كمشروع مجتمعي طويل الأمد، للاعتراف بتعددية المصالح المجتمعية وتمثيلاتها، على حين يقفز إدوارد كامارا ومحمد المخلافي في المفهوم للأمام باتجاه الديمقراطية والمشاركة المتساوية من خلال السعي المشترك لإنهاء عواقب الماضي.

بالمجمل يمكن تقديم مفهوم المصالحة بأنها "مشروع مجتمعي لبناء التوافق الوطني والاعتراف بتعددية المصالح المجتمعية وتمثيلاتها لإنهاء عواقب الماضي وبناء بذور الديمقراطية والشراسة الفاعلة وفق قيم المواطنة المتساوية"

إن المصالحة كقيمة تعني الثقة بين الأطراف للحد من المخاوف، ولصياغة علاقات يمكنها تعزيز الثقة بين أطراف المجتمع السوري عبر بناء مصالح مشتركة، فهي التي تعطي عمقاً للعقد الاجتماعي، وتوفر تمثيلاً للجميع، لذا فإن المصالحة السورية مطلب لا يتعلق بالحرب فقط إنما هو مطلب لإعادة بناء التماسك نتيجة حالة التفتت التي لم يتم التعاطي معها بجدية منذ نشوء الدولة السورية.

بالتالي لا يمكن الركون إلى رأي الذين يرون أن العملية تفترض وجود طرفين أو أكثر على خصام أو نزاع، بما يدفع الأطراف بعد حالة الحرب والتدمير واستحالة تحقيق أي طرف الانتصار الناجز على الآخر العمل على تحقيقها، بل إن المصالحة تتجاوز فكرة الحرب إلى المجتمع وتقوم على بناء التماسك المجتمعي الناجم عن شروخ ما قبل الحرب من خلال اتفاق المكونات على قيم مشتركة.

ثانياً- التحديات التي تواجه المصالحة

كانت البنى الاجتماعية في سوريا سابقاً أكثر تماسكاً ورسوخاً، لكنها لم تصل لمرحلة القيم الجامعة المتوافقة مع بنية الدولة الحديثة، ورغم ذلك تواجد نوع من التماسك داخل هذه البنى، لكن هذا التماسك لم يستمر طويلاً بعدما فرضت عليها الإيديولوجيات التي عملت على تدجين المجتمع السوري وتنظيمه وفق اصطفايات محددة.

ومع غياب التوافق على ثقافة وقيم مشتركة لم تستطع الإيديولوجيات الاستجابة للتطورات المجتمعية والثقافية الحاصلة في المجتمع والارتقاء به لمستويات حضارية، الأمر الذي أدى لحالة من عدم الانسجام و كانت سبباً في التفتت والصدام وحصول خلل بنيوي وثقافي، فالطروحات العلمانية عمقت الشخ مع التيار الديني، والطروحات العربية جعلت الأكراد خارج بوصلة الوطنية سياسياً وإيديولوجياً، كما أن التعامل من قبل البعض على أساس المواقف وليس على أساس المصالح الضيقة التي يتم ربطها بالعروبة ساهم بإيجاد التطرف الكردي ودفعه لضفاف أخرى،

إضافة لما سبق ومع الدخول في عصر "الدولة" ولدت حالة من عدم الثقة بين الحكومة والمجتمع لم تستطع الحكومات المتعاقبة أن تجسرها، وبقيت فجوة التنمية المتوازنة قائمة، مما انعكس سلباً على الوضع المعيشي بشكل عام.

ومع قدوم الحرب على سوريا كان من المفروض أن تنتج نخباً لكنه لم تقوم بذلك، ولم تنتج أي ثقافة جديدة فكانت الحاجة إلى انتصار فكري أعمق.

كان الانطلاق في فكرة المصالحة الوطنية خلال الحرب من قبل طرف واحد ويهدف الحصول على مكاسب عسكرية، فكانت أقرب إلى تسويات، وكانت مجتزأة ومحصورة ضمن أفكار محددة، ولا يمكن البناء عليها، لأنها لم تأخذ مصالح الأطراف الأخرى ولم تعالج جذور المشكلة، فالمستوى الحكومي لم يستطيع تقدير عمق عملية المصالحة وإنتاج المنظومة الفكرية التي تعبر عن هذه الحالة، وترافق ذلك مع عدم وجود منظومة إعلامية تعمل على بناء وتوضيح وتفسير والاجابة على المفاهيم التي تطرحها المصالحة.

والأهم من ذلك كله واجهت عملية المصالحة في سوريا إشكالية توضيح بعض القيم المجتمعية التي تثير حساسية لدى جميع الأطراف، ولم تأخذ بالاعتبار أن هناك فروقاً في تحديد أولويات ومستويات المصالحة. كما أن بعض نماذج المصالحة فرضت إقليمياً ودولياً ولم يأخذ رأي المكونات المجتمعية خاصة الشباب فيها

ثالثاً- الفرص الحالية للمصالحة الوطنية:

يمكن الانطلاق من إيجابية أساسية تتجلى باستمرار وجود "الدولة" للبناء على هذا المفهوم والكيان كضامن لجميع المواطنين ولحالة الانتماء، على ألا يفهم ذلك وجود نظام سياسي معين، بل مؤسسات دولة قادرة على تلبية الاحتياجات وتطفي مخاوف الجميع.

لكن يجب البناء على دولة تقوم على مبدأ المواطنة المتساوية لجميع السوريين، التي ترتقي فوق الانتماءات الفرعية، والاتفاق على محددات المفهوم الجامع للمواطنة، وإقرار بالحقوق والواجبات القائمة على توافق وطني، يلحظ القوى المحلية الفاعلة على الأرض من دينية واقتصادية وسياسية وعشائرية وحتى قومية، والاستفادة من مصادر قوتها، ويستجيب لمخاوف الأطراف جميعها، ويعمل على رفع المخاطر العامة لديها.

من جهة أخرى لم يشمل التدمير الناجم عن الحرب البنى التحتية فقط بل تعدى إلى تدمير الانسان، خاصة مع وجود رأي يقول بأن أحد أسباب الحرب تحطيم البنى الأهلية والمجتمعية والوصول لحالة من عدم القدرة على تشكيل بنى أخرى، الأمر الذي يقتضي التركيز على مستويات مصالحة بين المحليات نفسها، مع الأخذ بعين الاعتبار وجود بعض المتضررين من عملية المصالحة، فبعض المناطق بحاجة للمصالحة على المستوى السياسي أولاً، وأخرى على المستوى الاقتصادي بداية، وثالثة على المستوى الاجتماعي "عندما تكون القوى المجتمعية هي الأقوى مثلاً كالمنطقة الشرقية..

رابعاً- متطلبات إنفاذ المصالحة

من أجل ضمان نجاح عملية المصالحة يجب العمل على تحديد الرؤية التي تقوم عليها ومن ثم تحديد أهدافها، وما هي الخطوات التي يجب اتباعها والبدء بها، وبالتالي يفترض من عملية المصالحة ألا تكون عبارة عن عقد إذعان، بل يجب الأخذ بالاعتبار كل العوامل دون تحييد أحد منها على حساب الآخر، وذلك وفق استراتيجية محددة تعمل على خطوط متساوية. فبناء المصالحة عملية تراكمية، تقوم على تقاطع مصالح الأطراف وبناء هوية التي هي صمام أمان لعملية استدامة المصالحة.

تبدأ أولى خطوات المصالحة بالعمل على إنهاء النزاع العسكري وتسليم السلاح، فالتسويات العسكرية ضرورية في البداية من أجل الانتقال لحصر السلاح بيد الدولة، ولكن لا يجب الوقوف عندها، فالتهدئة الأمنية مطلوبة، لكن يستتبع ذلك ضرورة إطفاء مخاوف الأطراف، والعمل على جبر الضرر عن الناس سواء

على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي أو الخدمات وتحقيق مصالح الجميع، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا عن طريق إدارة مخاوف الجميع.

كما إن المصالحة تحتاج اليوم إبرام عقد اجتماعي جديد ينهي حالة الاحتكار السلطوي ويبني على علاقة المصالحة، ويتجاوز الانتماءات الضيقة، فسوريا بلد متنوع، ومن ثم الاتفاق على منظومة قيم تحمي عملية المصالحة ويتلزم مع مبدأ المشاركة، على ألا تستبعد المصالحة أي طرف بحيث تكون بيئة اختبار للحل النهائي، وتعيد تشكيل القوى المجتمعية على أساس من المواطنة المتساوية القائمة على هوية وطنية جامعة، وهذا يقتضي تحديد مفهوم المواطنة والانتماء على أساس من الحقوق والواجبات المتساوية والاتفاق على هذا التحديد.

من شأن العقد الاجتماعي الجديد أن يكون من مخرجات التوافق مع كل المكونات وعلى وجه الخصوص المكون الكردي والمكون الإسلامي، لأن الاصطفافات المبنية على أساسهما أعمق من الاصطفافات السياسية (معارضة - موالاة)

إن منطق المصالحة مع التيار الديني يتطلب العمل معه لتطوير منظومة قيم اجتماعية مشتركة ليكون مواكباً للمسار التصالحي، فبعد الانتصارات العسكرية على داعش كان يفترض أن يترافق ذلك بانتصار فكري أعمق، ورفع خطاب إعلامي مواز يميز حقائق الواقع، والإجابة التوافقية على مفاهيم تأسيسية مبنية على أساس مصالحة شعب - شعب، بعد بعض التسويات التي حصلت بين بعض الأطراف

أما المصالحة مع الطرف الكردي، فتتطلب توضيح مفاهيم الوطن والوطنية والاتفاق عليها خاصة أن طروحات سابقة استبعدت الوطنية عن الكرد، ولم يحصل اتفاق على المواطنة والانتماء معهم، كما غاب تطبيق التزامات الحقوق التي نص عليها الدستور، وبالتالي فإن التصالح مع الطرف الكردي يتطلب الاتفاق على قيم مشتركة تشكل الهوية الجامعة.

خامساً- أدوار اللاعبين في المصالحة

لكي يتحقق مبدأ الحقوق والواجبات المتساوية يجب الاستناد إلى تنمية اقتصادية تشاركية حقيقية ومتوازنة لتمكين المجتمع وتلبية احتياجاته، بالإضافة لضرب حلقة الفساد والامتيازات، والوصول إلى مرحلة استقرار اقتصادي بما يضمن حقوق وكرامة الإنسان. ففي ظل الظرف الاقتصادي الصعب قد يكون الحديث عن المصالحة أقل أولوية من البحث عن سبل العيش، فالأمور الاقتصادية التي تؤثر على

الحالة المعيشية ضاغطة، والعامل الاقتصادي يشكل أحد روافع عملية المصالحة، وهنا يكون دور القطاع الخاص أساسياً، مع عدم إغفال دوره الهام ومشاركته بتحديد الهوية الاقتصادية للبلاد، ودعمه لمنظمات المجتمع المدني انطلاقاً من مسؤوليته الاجتماعية.

بالانتقال إلى الدور الحكومي فلا يمكن إغفال هذا اللاعب في قيادة عملية التنمية، سواء بمعنى تنمية القدرة على استخراج الموارد وتنميتها أكانت اقتصادية أم سياسية أم اجتماعية وإدارتها. أو من خلال إعادة توزيع هذه الموارد بشكل متوازٍ وفق متطلبات وظروف القطاعات المختلفة والمحليات المختلفة.

أما دور المجتمع المدني باعتباره يعبر عن حالة جامعة مجردة من الأيديولوجيا والمصلحة المباشرة، فهو يستطيع أن يلعب دوراً مهماً، ويمكنه أن يكون حاملاً قوياً قادراً على القيام بعملية المصالحة والسير بها مع جميع الأطراف، ومساعدة هذه الأطراف على بناء سرديتها الخاصة للحرب، ومن ثم قيادة عملية مصالحة من أجل بناء سردية مشتركة تأخذ بعين الاعتبار الضرر الواقع على كل طرف، وليس البناء على رواية طرف دون الآخر.

كما إن المجتمع المدني يستطيع المشاركة في بناء الهوية الوطنية من أجل الوصول إلى حالة المواطنة أولاً وتفعيل هذه الحالة ثانياً، كما يمكنه العمل على استعادة وتمكين الحقوق الثقافية للأطراف جميعها. بالإضافة لذلك يمكن للمجتمع المدني أن يعمل على تشكيل نخب وطنية تعمل على تشكيل هيئة أو كتلة وطنية على غرار الكتلة التي كانت في خمسينيات القرن الماضي، لكن غير سياسية، تدفع باتجاه عملية التغيير.

SYRIAN WEDNESDAY

الأربعاء السوري

مساحة للرأي والتّعبير



حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders

Nearby Bader Mosque
Al-Jahezz, Damascus, Syria
Tel: +963 11 333 0665
Mob: +963 968 555 373
www.nbmsyria.org